

ملخص بحث

يمر العالم ولاسيما الإسلامي اليوم بمتغيرات وتطورات كثيرة، قلبت حياة الناس رأساً على عقب، وغيرت طرق حياتهم وأسباب معيشتهم، فقربت البعيد، وأبعدت القريب، عبر نظام من التواصل والاتصالات عجيب، فانبرت صيحات التشبه بالغرب والسير في ركب التطور في شتى أنواع الحياة، من ضمنها الشريعة الإسلامية، فتصدى لهذه الصيحات أصناف من العلماء، منهم من حرم التشبه بالغرب والأخذ منهم على أي صفة كان - سواء كان من أمور دينهم أم لا -، ومنهم من فتح باب التشبه على مصراعيه، معللاً أن المنهي عنه إنما كان من أمور دينهم، وصنف ثالث ألهمهم الله عزوجل الوقوف على حقائق الأمور، من خلال النظر في النصوص الشرعية، فحرموا ما حرمه الشرع، وأباحوا ما أباحه الشرع، من غير إضاعة للهوية الإسلامية، حتى لا يكون الأمر مدعاة لهوى النفس، وهذا البحث إنما هو ثمرة لأجيال من الفقهاء من لدن عصر الصحابة إلى يومنا هذا، قاموا بغرس شجرته فأثمرت بإذن الله عزوجل في كل زمن وحين، ففطرة التشبه إنما هي من فطرة الإنسان بشهادة الحاضر والماضي.

أهمية البحث: تكمن في أنه يتعرض لمفهوم التشبه بالغرب وما المراد منه، وما هو الجائز والممنوع من التشبه بالغرب، وفق النصوص الشرعية والقواعد العامة، من غير إخلال بالهوية الإسلامية.
اسباب اختيار البحث:

١. الطفرة النوعية في وسائل الاتصال والنقل الحديثة، مما جعل المسلمين يطلعون على نمط حياة المجتمع الغربي، فيتأثرون بها.
٢. اظهر حكم ما يجوز من التشبه بالغرب وما لا يجوز.
٣. إن اغلب من ذهب إلى تحريم التشبه بالغرب بإطلاق، إنما كان سنده باب سد الذرائع، من خلال الحفاظ على الهوية الإسلامية، فأردت اظهار حقيقة الأمر للمجتمع المسلم، حتى يسلم في تنفيذه لأمر الله عزوجل.
ونسأل الله تعالى القبول والإعانة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

Abstract

Imitating the West between the permissible and the forbidden

The world is going through, especially the Muslim day variables are many and developments, turned people's lives upside down, and changed the ways their lives and livelihoods, Vqrepett run, and relegated near, through a system of networking and communications surprisingly, Vanbert cries of imitating the West and walk in the footsteps of development in the various types of life, including Islamic law, overcame these outcries varieties of scientists, including from the campus of imitating the West and taking them to any recipe was, whether it was their religion or not, and some of them opened the door to imitate the floodgates, arguing that the forbidden but it was their religion, and a third class inspired God Almighty stand on the realities of things, by looking at the religious texts, Vahramoa is the sanctity of al-Shara, and they permitted the legalization of Shara, it is wasting the Islamic identity, so as not to be the case a cause for Hui psychology, and this research is a result of generations of scholars from the presence of the era of the companions to this day, he planted his tree manner



and with the permission of God Almighty in every time and a while, but Vaftrh imitating human nature are present and past testimony.

The importance of research: is that it is exposed to the concept of imitating the West and what you want from it, and what is permissible and forbidden to imitate the West, according to the legal provisions and the general rules, without prejudice to the Islamic identity.

Reasons for selecting Search:

- qualitative leap in the modern means of communication and transport, making Muslims learn about the lifestyle of Western society, Viotheron them.
- show the ruling on what may be imitating the West and what is not permissible.
- The majority of gold to the prohibition of imitating the west launch, but the door was Sindh dam pretexts, by maintaining Islamic identity, I wanted to show the reality of the Muslim society, even in its implementation delivers to the command of Allah Almighty.

We ask Allah Almighty acceptance and relief, and the last Praise be to Allah, the Lord of the Worlds

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا نعمته، وجعلنا من المسلمين، والصلاة والسلام على من بينَ الشرع الكريم، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، وبعد:

إن العالم ولاسيما الإسلامي اليوم، يمر بمتغيرات وتطورات كثيرة، قلبت حياة الناس رأساً على عقب، وغيرت طرق حياتهم وأسباب معيشتهم، فقربت البعيد، وأبعدت القريب، عبر نظام من التواصل والاتصالات عجيب، فانبثرت صيحات التشبه بالغرب والسير في ركب التطور في شتى أنواع الحياة، فتصدى لهذه الصيحات أصناف من العلماء، منهم من حرم التشبه بالغرب، والأخذ منهم على أي صفة كان - سواء كان من أمور دينهم أم لا -، ومنهم من فتح باب التشبه على مصراعيه، معللاً أن المنهي عنه إنما كان من أمور دينهم، وصنف ثالث ألهمهم الله ﷻ الوقوف على حقائق الأمور، من خلال النظر في النصوص الشرعية، فحرموا ما حرمه الشرع، وأباحوا ما أباحه الشرع، من غير إضاعة للهوية الإسلامية، حتى لا يكون الأمر مدعاة لهوى النفس، وهذا البحث إنما هو ثمرة لأجيال من الفقهاء من لدن عصر الصحابة إلى يومنا هذا، قاموا بغرس شجرته فأثمرت بإذن الله ﷻ في كل زمن وحين، ففطرة التشبه إنما هي من فطرة الإنسان بشهادة الحاضر والماضي.

أهمية البحث: تكمن في أنه يتعرض لمفهوم التشبه بالغرب، وما المراد منه، وما هو الجائز، والممنوع من التشبه بالغرب، وفق النصوص الشرعية والقواعد العامة، من غير إخلال بالهوية الإسلامية.

أسباب اختيار البحث:

٤. الطفرة النوعية في وسائل الاتصال والنقل الحديثة، مما جعل المسلمين يطلعون على نمط حياة المجتمع الغربي، فيتأثرون بها.
٥. إظهار حكم ما يجوز من التشبه بالغرب، وما لا يجوز.
٦. إن أغلب من ذهب إلى تحريم التشبه بالغرب بإطلاق، إنما كان سنده باب سد الذرائع، للحفاظ على الهوية الإسلامية، فأردت إظهار حقيقة الأمر للمجتمع المسلم، حتى يُسَلَّم في تنفيذه لأمر الله ﷻ، ويكون لديه قناعة بتطبيق أوامر الله ﷻ.

منهجية كتابة البحث:

اتبعت منهج البحث الوصفي الاستقرائي في جمع المادة، وعرضها، كما أنني قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها، وقمت بتخريج الأحاديث النبوية من مظانها، واقتضت خطة البحث أن تكون على النحو الآتي:

التمهيد وتضمن: تعريف التشبه، والغرب لغة، واصطلاحاً، والتشبه مفهومه ومقتضاه.

المبحث الأول: التشبه الممنوع بالغرب، وتضمن:

١. النهي عن التشبه بالغرب في أمور العقيدة.
٢. النهي عن التشبه بالغرب في أمور العبادة.
٣. النهي عن التشبه بالغرب في مسائل متفرقة.

المبحث الثاني: التشبه الجائز بالغرب، وتضمن:

١. التشبه الجائز بالغرب في طلب العلوم وتقنياتها.
٢. التشبه الجائز بالغرب بالاهتمام بالآثار الموجودة في البلاد.
٣. التشبه الجائز بالغرب بارتداء ملابسهم.
٤. التشبه الجائز بالغرب بالاحتفال، وتقديم التهاني في المناسبات العامة.

ثم الخاتمة والنتائج.

ونسأل الله تعالى القبول والإعانة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

ويتضمن تعريف التشبه، والغرب لغة، واصطلاحاً، والتشبه مفهومه ومقتضاه.

تعريف التشبه لغة: قال ابن فارس: (شبه، الشين والباء والهاء: أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً، يقال: شِبه وشَبَه وشَبَّيه، والشَّبَّه من الجواهر الذي يشبه الذهب)^(١). وقال ابن منظور: الشَّبَّه والشَّبَّه والشَّبَّية: المثل، والجمع أشباه، وأشَبَّه الشيء الشيء: ماثله، وفي المثل: من أشبه أباه فما ظلم... وبينهما شَبَّه بالتحريك، والجمع مَشَابِهٌ على غير قياس... وأشَبَّهْتُ فلاناً، وشَابَهْتُه، واشتَبَّه عليّ، وتشابه الشيطان واشتَبَّها: أشبه كل واحد منهما صاحبه... وتشَبَّه فلان بكذا، وتقول: في فلان شَبَّةٌ من فلان، وهو شَبَّهٌ وشَبَّهٌ وشَبَّيْهٌ^(٢).

إذا فالتشبه في اللغة، هو: المماثلة والمحاكاة والتقليد، فتشبه فلان بفلان، إذا تكلف أن يكون مثله، سواء كان بقصد، أو لا.

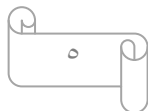
تعريف التشبه اصطلاحاً: لم أعر فيما توفر لدي حسب اطلاعي، من خص تعريف التشبه اصطلاحاً عند العلماء السابقين؛ وذلك لأنهم اكتفوا رحمهم الله بتوضيح حكم التشبه بالكافرين، مستنديين في ذلك إلى وضوح المعنى اللغوي، ومن ثم تبادر التعريف الاصطلاحي إلى أذهانهم، باستثناء تعريف الإمام نجم الدين الغزي، حيث عرفه بأنه: (عبارة عن محاولة الإنسان أن يكون شبه المتشبه به، وعلى هيئته، وحليته، ومنعته، أو هو عبارة عن تكلف ذلك، وتقصده، وتعلمه)^(٣).

وهذا التعريف غير جامع؛ لشموله التشبه بالمسلمين كذلك، وهو غير مطلوب.

وعرفه الباحث عثمان أحمد دوكلي في رسالته بأنه: (تمثل المسلم بالكفار في عقائدهم، أو عبادتهم، أو أخلاقهم، أو فيما يختصون به من عادات، أو خضوعه لهم بشكل من الأشكال)^(٤).

وقد يأخذ على هذا التعريف بأنه لم يتطرق إلى النية والقصد في هذا التشبه، كما أن الخضوع لا يعد تشبهاً.

فالتعريف الذي يكون جامعاً مانعاً للتشبه، بغض النظر عن الجائز منه، أو الممنوع، هو: تمثل المسلم بالكفار في عقائدهم، أو عبادتهم، أو أخلاقهم، أو فيما يختصون به من عادات، أو جميع حياتهم، سواء كان هذا التشبه بنية، أو لا.



تعريف الغرب لغة: هو جهة غروب الشمس، وهو خلاف الشرق، قال تعالى: (رب المشرق والمغرب)، وغربت الشمس تغرب غروباً، غابت في المغرب، والغرب والمغرب بمعنى واحد، ومغرب بفتح الراء، بعيد.^(٥)

تعريف الغرب اصطلاحاً: هي البلدان الغربية، ويقصد بها أوروبا الغربية والبلدان الأمريكية، ويقابلها البلدان التي تكون في جهة الشرق.^(٦)

فيكون تعريف الغرب على ما سبق: هي البلدان التي تكون في الجهة الغربية، بالنسبة للدول العربية، وتمثلها الدول الأوروبية شرقيها وغربيها ومعها الأمريكيتين وأستراليا، على أي ديانة كانت ما عدا الإسلام.

التشبه مفهومه ومقتضاه:

إن الشارع الكريم حدد للمجتمع الإسلامي هويته، وبين حقيقتها، وذلك بإيضاح منهجها وشريعته، قال الله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَآخِظْ بِهِم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} ^(٧)، وأنها شريعة كاملة لا تحتاج إلى غيرها من الشرائع، قال الله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} ^(٨)، فهي شريعة كاملة برضى الله تعالى لعباده، بأن جعل لهم هذه الشريعة ديناً، وأن العداء العقدي بين اتباع الديانات الأخرى للمسلمين دائم، وبقا بشهادة القرآن الكريم، قال الله تعالى: {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} ^(٩)، فهذا تصريح من القرآن الكريم بغاية، وقصد الكفار من أهل الكتاب، بجعل المسلمين ينسلخون من عقيدتهم، كما انسلخوا هم من عقيدتهم، وهذا الأمر باق إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها؛ لهذا كانت النصوص القرآنية، والنبوية واضحة في تبيان حقيقة هذا الأمر، فنجد أنها تناولت جزئية جزئية بمزيد من التفصيل والتدقيق؛ لأن الأمر لا يحتمل الإجمال والتوصيف، وسنعرض كل جزئية، ومدار النهي فيها من خلال القرآن والسنة، ولا يعني هذا وجود تعارض بين الشريعة الإسلامية والشرائع السابقة، باعتبارها شرائع قد أنزلت على أنبياء الله تعالى ورسله، من غير تحريف، ونحن مأمورون بالإيمان والتصديق بها، قال الله تعالى: {عَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ

وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ^(١٠)، أما ما يوجد اليوم عند اغلب من يدعون اتباع هذه الشرائع والديانات، ففي أغلبها تحريف، وتزييف؛ ولأن الشريعة الإسلامية إنما جاءت خاتمة، ومكملة للشرائع السابقة؛ ولأننا مأمورون بعدم تصديقهم أو تكذيبهم فيما يقولون، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا: {أما بالله وما أنزل إلينا} الآية))^(١١)، فلا تعارض إذاً بين شريعتنا، وبين الشرائع السابقة؛ لذا كانت قاعدة من القواعد الأصولية وهي: (شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يثبت نسخه)^(١٢)، فكان لزاماً علينا مخالفتهم فيما أمر به ديننا الحنيف بمخالفتهم، وفي أغلب هذه الأوامر نجد أن النهي عن موافقتهم، والأمر بمخالفتهم معلل، وسيأتي ذكر هذه الأمور بتفاصيلها في التشبه الممنوع، فلا تعارض ولا تنافي بين الشرائع، وما ورد من عدم التشبه بهم في أمور عقيدتهم، ودينهم، فليس المراد به مخالفة أصل شريعتهم المنزلة من السماء من غير تحريف، بل على العكس من ذلك، حيث كان رسول الله ﷺ يحب موافقتهم ما لم يؤمر بشيء^(١٣)، إلا أن حقيقة الأمر أننا مأمورون بمخالفتهم فيما أحدثوه، أو حرفوه في شريعتهم^(١٤)، فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((من تشبه بقوم فهو منهم))^(١٥)، فالنهي عن التشبه بهم ناتج بسبب تحريفهم ما أنزل الله تعالى إليهم، أو إحداثهم أموراً لم يأمر بها الشارع الكريم، أو أن الشارع الكريم أراد في نهاية بعثة النبي ﷺ أن يتميز المسلمون ببعض الأمور التعبدية التي قد يشابهون اليهود فيها، ومن ذلك، صيام اليوم التاسع مع اليوم العاشر في عاشوراء، فالنبي ﷺ صام اليوم العاشر فقط في جميع حياته، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: ((أن رسول الله ﷺ قدم المدينة، فوجد اليهود صياماً، يوم عاشوراء، فقال لهم رسول الله ﷺ: ما هذا اليوم الذي تصومونه؟ فقالوا: هذا يوم عظيم، أنجى الله فيه موسى وقومه، وغرق فرعون وقومه، فصامه موسى شكراً، فنحن نصومه، فقال رسول الله ﷺ: فنحن أحق، وأولى بموسى منكم، فصامه رسول الله ﷺ، وأمر بصيامه))^(١٦)، ثم في نهاية البعثة قبل أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى، ندب إلى مخالفتهم، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: ((حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء، وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله ﷺ: إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله ﷺ: فإذا كان العام المقبل إن شاء الله، صمنا اليوم التاسع، قال: فلم يأت العام المقبل، حتى توفي رسول الله ﷺ)^(١٧)، فكانت مخالفتهم سنة؛ لا لأجل صيامهم في ذلك اليوم، بل لقول النبي ﷺ - أي ورد نص بمخالفتهم -؛ لأن النبي ﷺ صام اليوم الذي تصومه

اليهود، ثم قال: إذا كان العام المقبل...، فكان هذا دليلاً صريحاً على أن النبي ﷺ أراد أن يتميز أتباعه عن اليهود في هذه العبادة، وما ورد من بعض الصحابة بمخالفتهم لليهود والنصارى، إنما كان سندهم في ذلك باب سد الذرائع؛ لأن الحالة في ذلك الزمن لم تكن كالاليوم، فكانت الحالة هي حالة حرب وقتال، ودخول كثير من الناس في الاسلام؛ لهذا قال عمر رضي الله عنه: ((لا تعلموا رطانة الأعاجم، ولا تدخلوا عليهم كنائسهم، فإن السخط ينزل عليهم))^(١٨)، فخشي عليهم من الشبه التي يُدخلونها على ديننا، وكذلك الخوف على من يدخل في أماكن عبادتهم من نزول العذاب عليهم جميعاً؛ ولهذه الحالة التي كانت تسود تلك المنطقة في ذلك الزمن، ترتب على الصحابة والفقهاء أن يقفوا بحزم امام الهجمات، والتشكيك التي يحارب بها الإسلام في تلك البقاع، ففتح العلماء باب سد الذرائع، حفاظاً على بيضة الدين^(١٩)، وأن لا يقع في شباك المشككين من لا علم له بالشرعية الإسلامية، وأن تلك المخاوف، والتشديد في سد الذرائع، كان مع وجود الدولة الإسلامية، وارتفاع شأنها وعلو مكانتها، وأن الفقهاء بسبب ذلك الواقع، قسموا البلاد، إلى بلد حرب، وبلد إسلام، أما اليوم فلا يكاد يوجد هذا التقسيم الثنائي، بل أصبحت البلاد، بلد إسلام، وبلد حرب، وبلد عهد وأمان، وهو الأكثر اليوم، وهذا التقسيم سبق إليه الشافعية^(٢٠)، ففرعوا الأحكام عليه، وبلاد العالم في غالبها اليوم يجمعها العهد، والأمان، فلا بد أن تختلف الأحكام؛ ولذا قال ابن تيمية: (لو أن المسلم بدار حرب، أو دار كفر غير حرب؛ لم يكن مأموراً بالمخالفة لهم في الهدى الظاهر، لما عليه في ذلك من الضرر، بل قد يستحب للرجل، أو يجب عليه، أن يشاركهم أحياناً في هديهم الظاهر، إذا كان في ذلك مصلحة دينية، من دعوتهم إلى الدين، والاطلاع على باطن أمرهم لإخبار المسلمين بذلك، أو دفع ضررهم عن المسلمين، ونحو ذلك من المقاصد الصالحة)^(٢١)، فابن تيمية رحمه الله قسم جواز عدم المخالفة إلى ثلاثة أقسام: الأول: إذا كان في دار الحرب، أو غير الحرب، وكان هناك ضرورة، ففي هذه الحالة يباح للمسلم أن يوافقهم في جميع هديهم؛ حفاظاً على حياته.

الثاني: إذا كان في دار غير الحرب، وهي دار العهد والأمان اليوم، فهذا مستحب له أن يشاركهم في هديهم الظاهر؛ إذا كان في ذلك مصلحة دينية، وهذه المصلحة حددها بما ينفع المسلمين، أو بدعوة غير المسلمين، والثالث: إذا كان في دار غير الحرب، فموافقته لهم لم يحدها بشيء، بل تركها عامة، ولم يحددها، وجعل لها ضابطاً وهي المقاصد الحسنة، فهذا ابن تيمية، وهذا تقسيمه للتعامل مع هدي غير المسلمين، ويؤيد ذلك التقسيم والتعامل، ما قام به علي بن أبي طالب رضي الله عنه: عندما أتى بهدية النيروز، فقال: ((ما هذه؟ قالوا: يا أمير المؤمنين هذا يوم النيروز، قال:

فاصنعوا كل يوم فيروز))^(٢٢)، فهو قبلها، إلا أنه غير أسم هذا العيد، ولا شك في هذا من المصلحة العظيمة في كسب قلوب الآخرين، وإدخالهم في الإسلام، ولا يعني هذا جواز اهداء الهدايا من المسلمين لغيرهم في هذا اليوم تعظيماً له؛ لأن الفقهاء كفروا من فعل مثل هذا تعظيماً لهذا اليوم، أما من فعله وهو لا يقصد تعظيمه، بل يجري على ما جرى عليه الناس من التزاور والهدايا، فقد كرهه الفقهاء^(٢٣).

يظهر من هذه المواقف التي ذكرت، أن النهي عن التشبه بالكفار ليس على إطلاقه، وحكمه ليس على الكراهة، أو الحرمة دائماً، كما أنه ليس جائزاً على إطلاقه، وإنما لكل نوع حاله الخاصة، وما يتعلق به من أمور، وكل حال يأخذ حكمه تبعاً لتكييفه الفقهي، فبعضه محرم، أو مكروه، وهو الذي يدخل في محذور النهي، وبعضه الآخر جائز، خصوصاً إذا كان مما دعت إليه الحاجة، أو تشترك فيه الأمة مع غيرها من أمم الأرض، وسنبداً بأحوال المنع ثم الجواز:

المبحث الأول

التشبه الممنوع بالغرب

اولاً: النهي عن التشبه بالغرب في أمور العقيدة، وذلك قد يكون بالقول بقولهم، أو مجارة لأفعالهم، ومنها:

١. البحث في ذات الله وما هيته، ولا سيما أن المجتمع الغربي اليوم قد انتشر فيه الإلحاد، وقولهم أن هذا الكون لا إله له، وهذا الأمر منهي عنه في الشريعة الإسلامية؛ لأنها إنما جاءت لتثبت وحدانية الله تعالى وقيوميته، قال الله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}..^(٢٤)، أو أن يقال بأن الله تعالى له ولد أو لا؟ وهذا منهي عنه كذلك، قال الله تعالى: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ}..^(٢٥)، فالمسلم مأمور بالابتعاد عن هذه الأمور ليحافظ على عقيدته^(٢٦).

٢. الاعتراض على أوامر الله ﷻ، وقولهم أن الشريعة قد تكلفنا بما لا نطبق، فيستحلون الحرام، وهذه صفة في الكفار من أهل الغرب في وقتنا هذا، وهي صفة متجذرة في أهل الكتاب قديماً، فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((لما نزلت على رسول الله ﷺ {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ

وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(٢٧)، قال: فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فأتوا رسول الله ﷺ، ثم بركوا على الركب، فقالوا: كلنا من الأعمال ما نطبق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطبقها، قال رسول الله ﷺ: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في أثرها: {ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيَّاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ^(٢٨)، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله ﷻ: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} قال: نعم {رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا} قال: نعم {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ} قال: نعم {وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ^(٢٩)، قال: نعم))^(٣٠)، فحذر النبي ﷺ من أن تتلقى أمتة أوامر الله عز وجل بنوع من السخط وعدم الرضا، كما فعل أهل الكتاب، بل لا بد أن يسلموا ويطيعوا، وفي هذا تصريح واضح على أن المنهي عنه ليس التشبه بذواتهم، بل بما اتصفوا فيه من صفات وأعمال^(٣١)، فكل من تشبه بهذه الصفات وسار عليها دخل في حيز التحريم.

٣. السخرية من الشريعة وأوامرها، وتحريف ألفاظها، وهو أمر نهى الشارع الكريم عنه، لأنها صفة اتصف بها أهل الكتاب سابقاً، قال الله تعالى: {يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ^(٣٢)، حيث نهى الله تعالى عباده المؤمنين من أن يتشبهوا بمن يستهزئ أو يحرف كلام الله تعالى، أو أوامره، وهذا كان أغلب حال اليهود، قال تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيْثًا آلَسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَآنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا^(٣٣)، فالنهي متسلط على كل فعل أو قول يؤدي إلى السخرية أو تحريف ما أنزل الله تعالى.^(٣٤)

ثانياً: النهي عن التشبه بالغرب في أمور العبادة، ومن ذلك:

١. اللباس في الصلاة: إذ يقوم البعض بارتداء الملابس التي تكون ضيقة، أو تشف عما تحتها، أو لا تستر العورة، فيظهر شيء منها في الصلاة، وهذا الأمر منهي عنه؛ لأن فيه مشابهة

لليهود في فعلهم هذا الأمر، حيث كانوا يشتملون ثيابهم، فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: ((إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما، فإن لم يكن إلا ثوب واحد فليتزّر، ولا يشتمل اشتمال اليهود))^(٣٥)، والاشتمال: (هو أن يجلل بدنه الثوب، ويسبله من غير أن يشيل طرفه)^(٣٦)، والعلة في هذا النهي هي مخافة انكشاف عورته، وخروج شيء منها إن لم يكن مرتدياً تحتها إزاراً، أو غيره^(٣٧)، فيكون النهي لكل فعل يكون سبباً في انكشاف العورة في الصلاة، لا مطلق مخالفتهم في العبادة كما يقال؛ بل بسبب ما أحدثوه في دينهم، والله أعلم.

٢. التمام والصليب وشعار الكفار: فإن من لبس الصليب، أو الشعارات التي تعتبر خاصة بالديانة اليهودية، أو النصرانية، أو غيرها في الغرب، فهذه الأمور منهي عنها في الشريعة الإسلامية، فعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: ((أتيت النبي ﷺ، وفي عنقي صليب من ذهب، قال: فسمعتة يقول: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ} ^(٣٨)، قال: قلت: يا رسول الله ﷺ، إنهم لم يكونوا يعبدونهم قال: أجل، ولكن يحلون لهم ما حرم الله، فيستحلونه، ويحرمون عليهم ما أحل الله، فيحرمونه، فتلك عبادتهم لهم))^(٣٩)، حيث نص النبي ﷺ على حرمة هذه الأمور؛ لأنها مما أحدثه الرهبان والأحبار وغيرهم من تحريف للديانات السماوية على نحو الشرك بالله تعالى، فكل ما يكون شعاراً للشرك والكفر، فهو داخل في هذا التحريم^(٤٠)، وكذلك ما روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: ((أن النبي ﷺ لم يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه))^(٤١)؛ لأنه يعد شعاراً للكفر بالله عز وجل، وكذلك يدخل في هذا المعنى الإحتفال بعيد ميلاد سيدنا عيسى ابن مريم عليه السلام؛ وذلك لأنهم يحتفلون بميلاد عيسى ابن الرب، تعالى الله عما يصفون، وهذا محرم؛ لقول الله تعالى: {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۚ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۝ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۚ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۚ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا} ^(٤٢)، بل الأحرى بالمسلمين في هذا الوقت أن يستغفروا، ويسبحوا الله تعالى؛ لما وصف النصارى الله عز وجل، تعالى الله عما يصفون، فضلاً عما يكون في هذه الاحتفالات من منكرات لا يعلمها إلا الله تعالى؛ ولأن هذا العيد لهم عبادة، والمسلمون لهم عيد خاص بهم وهو عبادة، فلا ينبغي موافقتهم في عيدهم؛ لنص النبي ﷺ على خلافهم، فقال: ((يا أبا بكر: إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا))^(٤٣)، فبين النبي ﷺ أن لكل ملة عيداً، وهذا عيد المسلمين الذي لا يشابهون به غيرهم، ولا يحتفلون بعيد غيره في دينهم^(٤٤).

ثالثاً: النهي عن التشبه بالغرب في مسائل متفرقة، ومن ذلك :

١. القطيعة والتحاسد والتنافس: إن من يتشبه بالغرب بالتفرق والقطيعة والتباغض والتحاسد، سواء كانت هذه القطيعة مع الوالدين، أو الأرحام، أو الناس، وقد نهانا الله سبحانه وتعالى عن التفرق والفرقة، ونهانا عن أن نتصف بصفة من هذه الصفات التي تعكر صفاء الأخوة الإسلامية، قال الله تعالى: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} ^(٤٥)، حيث بين الله عز وجل حقيقة الأمر وأهميته، من خلال الأمر بالاعتصام وعدم التفرق، فهذا تصريح من القرآن الكريم عن التفرق والاختلاف تحت أي مسمى كان؛ ولهذا نجد أن من مقاصد الشريعة، جمع الكلمة وتوحيد الصف، كما أنه نهى عن المخاصمة والمقاطعة والمدابرة، فالآية صريحة واضحة في الحث على الأسباب التي توجب الألفة والمحبة والوحدة، والنهي عما يكون سبباً في فقدانها، وقد ذكر القرآن الكريم المؤمنين بحالهم قبل الاجتماع وتوحيدهم، والقرآن لم يكتفي بأمرهم بالاجتماع والنهي عن التفرق، بل سار القرآن إلى أبعد من هذا، حيث نهاهم عن التشبه بأهل الكتاب، في حال فرقتهم وتشرذمهم، قال الله تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} ^(٤٦)، فالقرآن ينهى المؤمنين من أن يتصفوا بصفات أهل الكتاب الذين تفرقوا، بعد ما أنزل في كتبهم الأمر بالاجتماع وعدم التفرق، فالقرآن لا يرضى للمؤمنين حتى من أن يتصفوا ولو بصفة من صفات الذين تفرقوا، فتكون العاقبة عذاباً في الدنيا والآخرة، وهذا ما ينبغي للناس أن يبتعدوا عنه ^(٤٧)، ولهذا حذر رسول الله ﷺ من المتابعة والمشابهة في تقليد الآخرين في الشرور والمعاصي والآثام، فقال: ((لتتبعن سنن الذين من قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لاتبعتهم، قلنا: يا رسول الله ﷺ اليهود والنصارى؟ قال: فمن)) ^(٤٨)، حيث بين النبي ﷺ بأن الموافقة ستكون في المعاصي والمخالفات، التي يعلم المسلمون أنها تخالف أمر الله عز وجل، وهدى نبيهم ﷺ، وذلك من خلال ضرب النبي ﷺ المثل بدخولهم جحر الضب، وذلك لشدة ضيقه ورداءته، ومع ذلك هم يدخلوه، فكان تشبيهاً نبوياً بليغاً لحال بعض الناس اليوم ^(٤٩)، وأن المسلمين متساوون عند الله تعالى فلا فرق بينهم، ولا تميز

لأحدهم إلا بالتقوى، قال تعالى: {يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} ^(٥٠).

٢. التعلق بالدنيا والدينار: إن التشبه بالغرب من حب للدنيا وتعلق الناس بها، حتى أحدثوا في ذلك أقوالاً يتداولها الناس، وأمثالا يحتنون بها، فكان حالهم أينما وجد المال وجدوا، وأينما فقد المال فقدوا، وأصبح التنافس على الدنيا من أجل الدينار والدرهم، وهذه صفة ذميمة وجدت في اليهود والنصارى قديماً، فقد ذم رسول الله ﷺ هذا الفعل، ونهى عنه، وحذر منه، فعن عمرو بن عوف رضي الله عنه قال: ((أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتهما، وكان رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحرين، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين، فسمعت الأنصار بقدوم أبي عبيدة فوافوا صلاة الفجر مع النبي ﷺ، فلما اصرف تعرضوا له فتبسم رسول الله ﷺ حين رآهم، قم قال: فأبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم)) ^(٥١)، حيث بين رسول الله ﷺ خطورة هذا الأمر، وأن التنافس من أجل الدنيا رأس كل خطيئة؛ لأن مضرّة الفقر دنيوية في الغالب، أما مضرّة الغنى فهي دينية أخروية، فحذر المعصوم عليه السلام مما هو أخطر، ولأن كل عداوة، أو قطيعة، ستجد أن سببها انفتاح الدنيا، وإن لم نعتبر فسيكون حالنا كحال من سبقونا عندما تنافسوا من أجل الدنيا ^(٥٢).

٣. الزينة: إن التشبه بالغرب في قص الشعر للرجال - القزع -، أو الوشم للرجال والنساء، أو ارتداء المصوغات الذهبية للرجال، أو الأكل، والشرب في آنية الذهب والفضة، أو لبس الحرير للرجال، فهذه الأمور منهي عنها في شريعتنا، وليس للنهي عن هذه الأمور علاقة بالتشبه بأهل الكتاب أو الكفار، بل كل مسألة لها حكمها ودليلها، فقص الشعر، أو تسريحه على أي صفة كان مباح، إلا ما ورد فيه دليل شرعي على تحريم نوع منها، أو كراهته، ومن ذلك القزع فقد نص الفقهاء على كراهته ^(٥٣)، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: ((أن النبي ﷺ نهى عن القزع)) ^(٥٤)، والقزع: هو حلق بعض الرأس، وترك البعض الآخر، وهو مكروه؛ لتشويبه للخلفة، وقيل: لأنه زي الشيطان، وقيل: لأنه زي اليهود ^(٥٥)، فالقزع مكروه لاحتتماله الأمور الثلاثة، فهو تغير للخلفة كما أنه ينافي الفطرة، والنهي عن التشبه باليهود لتغييرهم للخلفة، والله أعلم، وأما الوشم: وهو غرز الجلد بإبرة ونحوها وذر شيء عليها يصبغ الجلد، فقد

اتفق الفقهاء على تحريمه^(٥٦)؛ لقول النبي ﷺ: ((لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله))^(٥٧)، لما في ذلك من تغيير للخلقة، وهو منهي عنه^(٥٨)، وأما ارتداء المصوغات الذهبية للرجال، ولبس الحرير، فهذا حرام على الرجال مباح للنساء، باتفاق الفقهاء^(٥٩)؛ لقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ((أخذ رسول الله ﷺ حريراً بشماله، وذهباً بيمينه، ثم رفعهما بيديه، فقال: إن هذين حرام على ذكور أمتي، حلٌّ لِنِثائِهِمْ))^(٦٠)، وأما الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، فهو حرام سواء كان للرجال أو النساء باتفاق الفقهاء^(٦١)، لقول النبي ﷺ: ((لا تشربوا في آنية الذهب، والفضة، ولا تلبسوا الحرير، والديباج، فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة))^(٦٢)، فالكفار منعون في الدنيا، معاقبون في الآخرة؛ لكفرهم، ولتكبرهم على الناس، والمسلمون ممنوعون منها في الدنيا؛ لأنَّها السيئة، ومنها التكبر والخيلاء، ينعمون بها في الآخرة بغير حساب^(٦٣).

٤. التبرج والزينة للنساء: إن التشبه بالغرب من قبل النساء، بالتبرج، أو لبس الثياب الغير ساترة، وهذه الأمور منهي عنه باتفاق الفقهاء^(٦٤)، فالمرأة مأمورة بستر جسدها، وعدم إظهار زينتها، وهذا الستر لابد أن يحتوي على أمرين، الأول: أن يكون ساتراً فلا يشف، والثاني: أن لا يكون ضيقاً فيصف، لقول الله تعالى: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّبِيعِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} ^(٦٥)، حيث أمر الله ﷻ المؤمنين والمؤمنات بغض البصر وحفظ الفرج، وزاد على ذلك في حق النساء، عدم اظهار الزينة إلا لقوم مخصوصين، أو ما دعت الحاجة إلى خروجه، كالوجه والكفين، وأكد الشارع الحكيم على المرأة، أن لا تبدي من الزينة إلا ما أباح لها للحاجة، وما عدا ذلك فهو محرم عليها، فضرب رجلها بالأرض؛ لتسمع قرقرة خلخالها محرم؛ لأنه مدعاة للفتنة، وإعلام بالزينة الخفية، فكل ما أدى إظهاره إلى الفتنة، أو الإعلام بها، فهو محرم^(٦٦)، والمرأة مكلفة بالحجاب من حين البلوغ، فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: ((أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ، وقال: يا

أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه، وكفيه))^(٦٧)، فهذا نص صريح في وجوب ستر جميع البدن ما عدا الوجه والكفين^(٦٨)، وهذا الستر لا بد أن لا يشف عما تحته، وإلا حرم لبسه، فعن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: ((كساني رسول الله ﷺ قبضية كثيفة، كانت مما أهذاها دحية الكلبي، فكسوتها امرأتي، فقال لي رسول الله ﷺ: ما لك لم تلبس القبطية؟ قلت: يا رسول الله ﷺ، كسوتها امرأتي، فقال لي رسول الله ﷺ: مرها فلتجعل تحتها غلالة، إني أخاف أن تصف حجم عظامها))^(٦٩)، والقبطية: هي ثياب من كتان رقيق كانت تُعمل في مصر، نسبة إلى القبط^(٧٠)، كما أن المرأة مأمورة بعدم إظهار زينتها بالتبرج، قال الله تعالى: {يَنْسَاءَ اللَّتِي لَسُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ} ٣٦ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ} (٧١)، حيث نص القرآن الكريم على تحريم الخضوع بالقول، والتبرج كما في الجاهلية الأولى، سواء كان ذلك في المشية أو الحركة التي تظهر الخضوع والخنوع، من تليين القول، أو التكسر في السير، وغيرها، وتفتح باب الشبهات، وهذا الخطاب موجه في أصله إلى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، وتدخل فيه جميع النساء^(٧٢)، وليس الخطر محصور في التبرج في فتح باب الشبهات وفتن الآخرين، بل الأمر متعلق بالمرأة، وذلك بما يترتب عليها من الإثم العظيم، فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أيما امرأة استعطرت، فمرت بقوم ليجدوا ريحها فهي زانية))^(٧٣)، فالحديث صريح في بيان حكم المرأة، بسبب فعلها المحرم؛ لأنها هيجت شهوة الرجال بعطرها، وحملتهم على النظر إليها، فكل من نظر عليها استحق إثم زنى العين، وهي تكون كذلك زانية كإثم؛ لأنها كانت سبب زناه بالعين^(٧٤)، إن هي تعمدت ذلك، وإن لم تكن قد تعمدت ذلك فالأمر أيضاً خطير، ولا بد من إزالة هذه الرائحة، وإلا وقعت في الإثم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه: ((لقيته امرأة وجد منها ريح الطيب ولذيلها إعصار، فقال: يا أمة الجبار، جئت من المسجد؟ قالت: نعم، قال: وله تطييب؟ قالت: نعم، قال: إني سمعت حبي أبا القاسم رضي الله عنه يقول: لا تقبل صلاة لامرأة تطيبت لهذا المسجد، حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة))^(٧٥)، فقصده المرأة في هذه الحال التطيب للمسجد، وليس لفتنة الرجال، ومع هذا نجد أن النبي ﷺ أمر بالاغتسال من، وشبهه بالغسل من الجنابة؛ لإشعاره بعظيم الخطر؛ لأنه سبب للزنا العين^(٧٦)، فلا بد من أن تنتبه المرأة المسلمة إلى أوامر ربها عز وجل، وهدى نبيه ﷺ، وإلا سيصيبها ما حذر منه رسول الله ﷺ،

عندما قال: ((صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا))^(٧٧)، فالحديث صريح في بيان حال النساء في هذه الأيام، فهنّ كاسيات بملابس، ولكنها تشف عما تحتها، أو تصف جسدها، وتتمايل في مشيتها تبختراً، ويعظمن رؤوسهن بالخمير والعمائم وغيرها مما يلف على الرأس، حتى تشبه أسنمة الإبل^(٧٨).

٥. الزنا ودواعيه: إن التشبه بالغرب، وذلك باتخاذ العشيقة أو العشيق، أو ما يقومون به من فعل الفاحشة، أو النظر إليها، وهذا منهي عنه في الشريعة الإسلامية، قال الله تعالى: {الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}^(٧٩)، فبين القرآن الكريم صراحة العلاقة التي تربط الرجل بالمرأة، فهي زواج، وإلا سفاح وهو الزنا، أو مخالطتهن بغية الإثم، فهو ما تناوله النص بالنهي عن اتخاذ الأخدان^(٨٠)، والشارع الحكيم لم يكتفي بالنهي عن الزنا واتخاذ العشيقة واو العشيق، بل نهى الشارع الحكيم عن النظر إلى هذه المحرمات، وأمرنا بأن نغض أبصارنا، قال الله تعالى: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ} وقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ^(٨١)، فالنص القرآني واضح وصريح في كيفية التعامل مع المنكرات التي لا يستطيع الإنسان تغييرها، وذلك بالمحافظة على نفسه، من غرض للبصر، وحفظ للفرج، وهذا مفهوم قرآني لأفراد الأمة الإسلامية: وهو أن الفرد المسلم مأمور بأداء ما افترض الله تعالى عليه، والانتهاز عما نهاه، بغض النظر عن الواقع، فلو كانت هذه المرأة أو ذلك الرجل، قد كشفوا عن عورتهم، أو فعلا الفاحشة، أو مقدماتها، فالمسلم مأمور بغض بصره، سواء قام بتغيير المنكر، أو لا، وهذا مفهوم إسلامي ابتدع عنه كثير من الناس، وتشبهوا بمقولة: بأن المرأة تظهر جسدها، فتستحق أن ننظر إليها، وهذا معارض لثوابت الشريعة الإسلامية، وإن لم نلتزم بما أمرنا الله تعالى، ونهانا عنه، فسيكون مصيرنا ما أخبر به الصادق المصدوق عليه السلام حين قال: ((والذي نفسي بيده، لا تفنى هذه الأمة حتى يقوم الرجل إلى المرأة فيفترشها في الطريق، فيكون خيارهم يومئذ من يقول لو واريثها

وراء هذا الحائط^(٨٢)، فلا بد للمسلم والمسلمة أن يبتعدوا عما نهى الله عزوجل؛ لأن فيه الإثم الكبير، ومنه النظر إلى ما حرم الله عزوجل، قال رسول الله ﷺ: ((إن الله كتب على ابن آدم حظاً من الزنا، أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تتمنى، وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله، أو يكذبه^(٨٣)))، أي أن الإنسان في حياته قد يقع في معصية الزنا، فمنهم من يكون زناه حقيقياً، وهو إدخال الفرج في الفرج، ومنهم ما يكون زناه مجازاً، بالنظر الحرام، أو الاستماع إلى الزنا وما يتعلق به بتحصيله، أو بالمس باليد، أو غيره^(٨٤).

٦. اتخاذ الكلب للزينة: إن التشبه بالغرب باقتناء الناس لكلاب الزينة، واصطحابها معهم، فهذا منهي عنه في الشريعة الإسلامية، إلا إذا كانت الكلاب للحراسة، أو الصيد، ف جائزة باتفاق الفقهاء^(٨٥)؛ لقول النبي ﷺ: ((من اتخذ كلباً، إلا كلب ماشية، أو صيد، أو زرع، انتقص من أجره كل يوم قيراط^(٨٦)))، حيث بين النبي ﷺ أن من اقتنى كلباً لغير الحاجة التي ذكرها النبي ﷺ - للصيد أو الماشية أو الزرع - نقص من أجره، فدل على حرمة اتخاذها؛ ولأن البيت الذي فيه كلب لا تدخله الملائكة، قال النبي ﷺ: ((لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة^(٨٧)))، فإن البيت الذي فيه كلب لا تدخله الملائكة؛ لنجاسته، ولقبح رائحته، ولأن الملائكة تكره الرائحة القبيحة؛ ولأنه منهي عن اتخاذها، فلما اتخذها، عوقب متخذها بحرمانه دخول الملائكة بيته، وصلاتهم فيها واستغفارهم له، وتبريكنهم عليه، وفي بيته، ودفعها أذى الشيطان، وهؤلاء هم ملائكة الرحمة، والتبريك، والاستغفار، أما الملائكة الحفظة، فيدخلون في كل بيت، ولا يفارقون بني آدم^(٨٨).

المبحث الثاني

التشبه الجائز بالغرب

إن التشبه الجائز بالغرب، لا يعني الانسلاخ من عقيدتنا، وتعاليم ديننا الحنيف، بل على العكس؛ لأن الشريعة الإسلامية جاءت بالنصوص التي تدل على وحدانية الله تعالى، بوضعها لنا أسس العقيدة الصحيحة السليمة، وبينت لنا سبل العبادة القويمة بتفاصيلها، وعممت النصوص التي تدل على الأخلاق والصفات الحميدة؛ لتشعر المقابل بأن الإسلام يقرّ الأخلاق الحميدة، ويبغض الأخلاق الذميمة، فكل ما كان سبباً لجلب هذه المصالح، فالإسلام معه، وكل ما كان

على العكس، فالإسلام ضده، قال النبي ﷺ: ((تجدون الناس معادن، خيارهم في الجاهلية، خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، وتجدون خير الناس في هذا الشأن، أشد له كراهية، وتجدون شر الناس ذا الوجهين، الذي يأتي هؤلاء بوجه ويأتي هؤلاء بوجه))^(٨٩)، فبين النبي ﷺ أن الاخلاق الكريمة والمروءة في الجاهلية، والاسلام ممدوحة، ومرغوب بها^(٩٠)، ولا تعارض في أصل وجودها، وهو الله سبحانه وتعالى، حيث قال: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} ^(٩١)، فكل ما يوجد من خير وصالح في الناس، فأصله من الله تعالى^(٩٢)، ويجوز لنا الأخذ منه، مالم يرد نص في شريعتنا بتحريمه، ومن ذلك:

١. التشبه بالغرب في طلب العلوم، وتقنياتها، وإدارة البلاد، والأقاليم، والمعاهدات الدولية، وغيرها، وهذا أمر مطلوب في الشريعة الإسلامية، ومأجور عليه من أراد بفعله نشر العلم بين المسلمين، فرسول الله ﷺ انتفع بما لدى غير المسلمين من العلوم، حتى العسكرية، ففي معركة الخندق، قام المسلمون بحفر الخندق، وهو أسلوب لم يعهد في الجزيرة العربية مطلقاً، بل هو من فعل فارس^(٩٣)، وكذلك استعمال المسلمين للمنجنيق^(٩٤)، ولم يستخدمه العرب في قتالهم، وما حدث في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه، حيث دونّ الدواوين، علماً أنه لم يسبقه إلى هذا الفعل ﷺ ولا أبو بكر رضي الله عنه، وهذا الفعل كان مخصوصاً بفارس والروم في ذلك الوقت^(٩٥)، ومن لوازم تعلم هذه العلوم في هذا الوقت تعلم لغاتهم، وهذا امر جائز، حيث ندب النبي ﷺ زيد بن ثابت في أن يتعلم السريانية، فقال ﷺ: ((تحسن السريانية؟ إنها تأتيني كتب، قال: قلت: لا، قال: فتعلمها، فتعلمتها في سبعة عشر يوماً))^(٩٦)، والأمر لم يقتصر على إجازة النبي ﷺ لتعلمها للحاجة، بل إن النبي ﷺ تحدث بها من غير حاجة، فعن أم خالد بنت خالد، قالت: ((أتى النبي ﷺ بثياب فيها خميصة سوداء صغيرة، فقال: من ترون أن نكسو هذه؟ فسكت القوم، فقال: انتوني بأمر خالد، فأتي بها تحمل، فأخذ الخميصة بيده، فألبسها، وقال: أبلّي واخلفي، وكان فيها علم أخضر، أو أصفر، فقال: يا أم خالد هذا سناء، وسناء بالحيشية، حسن))^(٩٧).

٢. التشبه بالغرب في الاهتمام بالآثار الموجودة في البلاد، وليس التعظيم، وهذا الأمر جائز، فقد ذكره القرآن الكريم في أكثر من موضع، وحثنا على أخذ العبرة، والدروس ممن سبقوا، قال الله تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ

وَأَشَدُّ قُوَّةً وَءَانَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ^(٩٨)، فقد ندب الله سبحانه وتعالى عباده إلى السير في الأرض، والنظر في آثار السابقين، وأخذ العبرة منها، حتى لا يصيبهم الهلاك والبوار^(٩٩)، والنبي ﷺ أمر اصحابه وندبهم بالاعتبار بمن مضى من الأقوام عند مرورهم بهم، فعن ابن عمر ﷺ قال: ((مررنا مع رسول الله ﷺ على الحجر، فقال لنا رسول الله ﷺ: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، أن يصيبكم ما أصابهم، إلا أن تكونوا باكين، ثم قنع رأسه، وأسرع السير حتى أجاز الوادي))^(١٠٠)، فهذا نص من النبي ﷺ بالاعتبار بمن مضى من الأقوام السابقة، وأمره بالبقاء لمن دخل، فيه دلالة على التحذير من الغفلة عن تدبر الآيات^(١٠١)، وكذلك ما ورد عن النبي ﷺ من عدم هدم آطام المدينة، فعن ابن عمر ﷺ قال: ((أن رسول الله ﷺ نهى عن آطام المدينة أن تهدم))^(١٠٢)، والآطام جمع أطم، وهي حصون لأهل المدينة، وقد تطلق على الأبنية المرتفعة^(١٠٣)، وفي رواية عند العيني، قال النبي ﷺ: ((لا تهدموا الآطام، فإنها زينة المدينة))^(١٠٤)، فأخبر النبي ﷺ أنها تعد من زينة المدينة، ولم يأمر بهدمها، بل نهى عن ذلك^(١٠٥)، وأما إذا كانت تماثيل تعبد فيما مضى، أو كنائس قديمة، أو محل عبادة لأقوام مضوا، فمن المعلوم اليوم أن الناس تذهب إلى هذه الآثار لرؤيتها، لا لتعظيمها وعبادتها، وأنها في زمننا هذا تعد ثروة للبلد الذي توجد فيه هذه الآثار، فإن كانت بغير قصد التعظيم والعبادة، فلا شيء فيها، ويجري عليها ما فعله عمر ابن عبدالعزيز ﷺ عندما ترك هدم الكنائس في الشام، فقد قال عمرو بن مهران: ((واستشارني عمر في هدم كنائسهم، فقلت: لا تهدم، هذا ما صولحوا عليه، فتركها عمر))^(١٠٦).

٣. التشبه بالغرب بارتداء ملابسهم، وهذا أمر جائز، إذا توفرت في هذه الملابس الشروط الشرعية، وهي أن تكون هذه الملابس ساترة للعورة، ويتحقق ذلك بأن لا تشف، ولا تصف، وأن لا تكون خاصة بديانتهم، كلبس القساوسة والرهبان^(١٠٧)، وما عدا ذلك فأمره واسع مباح؛ لقوله تعالى: {يَبْنَىٰ عَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْوِي سَوْءَ تِكْمٌ وَرِيْشًا وَلِبَاسُ الْقُوَىٰ ذَلِكْ خَيْرٌ ذَلِكْ مِنْ ءَايَتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ^(١٠٨)، فكل ما يستتر العورة مباح، إلا ما حرمه الشرع^(١٠٩)؛ ولأن النبي ﷺ لبس مما كان يلبسه عامة النصارى، فعن المغيرة بن شعبه ﷺ قال: ((انطلق النبي ﷺ لحاجته، ثم أقبل، فتلقته بماء فتوضأ، وعليه جبة شامية، فمضمض، واستنشق، وغسل وجهه، فذهب يخرج يديه من كميته فكانا ضيقين، فأخرج يديه من تحت الجبة فغسلهما، ومسح برأسه، وعلى خفيه))^(١١٠)، فالحديث فيه دلالة واضحة على أن هذه

الجبة مما اختص بها عامة أهل الشام، حتى صارت تسمى باسمهم، وأن العرب لم يكونوا يلبسونها؛ لأن الجبة في الجزيرة العربية واسعة الكمين، بعكس الشامية، فكان فيه دليلاً واضحاً على جواز ارتداء هذه الملابس^(١١١)، وفي رواية أخرى تصريح بتسمية الجبة بالرومية، فعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال: ((أن النبي ﷺ لبس جبة رومية ضيقة الكمين))^(١١٢)، ولم يرد عن النبي ﷺ نص بالكراهة، أو التحريم، وما روي عن أنس رضي الله عنه: ((أنه نظر إلى الناس يوم الجمعة، فرأى طيالة، فقال: كأنهم يهود))^(١١٣)، والطيالة، جمع طيلسان، وهو: الثوب الذي في أطرافه أعلام، كالأزرار، وقد تكون من الحرير، أو لا، وقد يكون ثوباً، وقد يكون كساءً، وكان يهود خيبر في المدينة يكتثرون من لبس الطيالة، وكان غيرهم لا يكتثرون منها، فلما قدم أنس رضي الله عنه البصرة، رآهم يكتثرون من لبس الطيالة، فشبههم بيهود خيبر، ولا يلزم من هذا التشبيه كراهية لبس الطيالة؛ لأن هذا اللبس لم يعد خاصاً بهم، بل شاركهم فيه غيرهم فارتفعت الكراهة^(١١٤)، وما روى معتمر عن أبيه، قال: ((رأيت على أنس برنساً أصفر من خز))^(١١٥)، وقد كره بعضهم لبس البرنس؛ لأنه كان لبس الرهبان، ولكن عندما اشتهر بين الناس، ارتفعت الكراهة، فقد سأل الإمام مالك عن الصلاة في البرانس، فقال: (هي من لباس المصلين، وكانت من لباس الناس)^(١١٦).

٤. التشبه بالغرب بالاحتفال وتقديم التهاني في المناسبات العامة، ومن هذه المناسبات، عيد المعلم، العيد الوطني للبلاد، عيد الأم، وغيرها، وهذه المناسبات ليست خاصة بديانة ما، بل هي مما أوجدها الناس، وهي ليست من دين اليهودية والنصرانية بشيء، فليست داخلية في عموم التشبه الممنوع كما سبق، إذاً فهذه المناسبات تعد في الشريعة الإسلامية من قبيل المباحات، التي يجوز للإنسان فعلها أو تركها، فمن العلماء من منعها منهم ابن باز^(١١٧)، وابن عثيمين^(١١٨)، واستدل لذلك بقول الإمام ابن تيمية: بعدم جواز موافقة أهل الكتاب في أعيادهم؛ لأننا مأمورون بمخالفتهم، وعدم التشبه بهم، فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((من تشبه بقوم فهو منهم))^(١١٩)، كذلك بأن هذا من البدع التي أدخلت في الدين^(١٢٠)، ومن العلماء من أجازها وجعلها من قبيل المباحات، منهم القرضاوي، فقال: إن التحريم لا يُقدم عليه عالم إلا بنص، والأصل في الأشياء والعادات الإباحة، وإن كان لا بد من هذا، فلنسمه يوم الأم^(١٢١)، واستدل لذلك، بأن لا تعارض مع الشريعة الإسلامية؛ لأن الشريعة الإسلامية إنما أمرت بصلة الأم، والاعتراف بفضلها، وحسن صحبتها، قال الله

تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ
إِلَيَّ الْمَصِيرُ} ^(١٢٢)، فالمسلم مأمور بشكر الله تعالى، وشكر والديه ^(١٢٣)، والنبي ﷺ بين عظيم
مكانة الأم في الشريعة الإسلامية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((جاء رجل إلى رسول الله ﷺ
فقال يا رسول الله ﷺ: من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال ثم من؟ قال: ثم أمك،
قال ثم من؟ قال: ثم أمك، قال ثم من؟ قال: ثم أبوك)) ^(١٢٤)، واتفق العلماء على أن الأم تقدم
على الأب في البر والصلة؛ لعظيم حقها على ولدها ^(١٢٥)، ومن مظاهر تكريم الأم، الاحتفاء
بها، وحسن برها، والإحسان إليها، وليس في الشرع ما يمنع من أن تكون هناك مناسبة لذلك
يعبر فيها الأبناء عن برهم بأمهاتهم؛ فإن هذا أمر تنظيمي لا حرج فيه ^(١٢٦)، وكذلك الاحتفال
بعيد المعلم، فهو مناسبة للاعتراف لأهل الفضل بفضلهم، ولا تعارض مع الشريعة الإسلامية
للاحتفال به، فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: ((ذكر لرسول الله ﷺ رجلان: أحدهما عابد، والآخر
عالم، فقال رسول الله ﷺ: فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم، ثم قال رسول الله ﷺ:
إن الله، وملائكته، وأهل السموات، والأرضين حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت
ليصلون على معلم الناس الخير)) ^(١٢٧)، فهذا فضل معلمي الناس الخير، ومكانتهم في ديننا
الحنيف، مع مراعاة مسألة مهمة، ألا وهي: أن لا يكون في هذه المناسبات محاذير شرعية،
فإن كان شيء من هذه الأمور، فسيتغير الحكم لا محالة، بسبب دخول ذلك المنكر، والله
أعلم.

الخاتمة

والآن انتهيت من هذا البحث، وقاربت أن أضع قلبي بعد جهد متواضع وجولة بين أمهات الكتب الأصولية والفقهية، القديمة والحديثة، ولقد كان هذا البحث كأني بحث يتوصل فيه الباحث الى نتائج، وهي:

١. إن الشريعة الإسلامية لا تعارض الشرائع السماوية الأخرى، باعتبارها قد أنزلت من عند الله تعالى؛ ولهذا سطر الأصوليون قاعدة مفادها: (أن شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يثبت نسخه)، وأم ما يوجد لد أتباع هذه الشرائع اليوم، ففي أغلبها تحريف، وتزييف؛ لهذا أمرنا بمخالفة ما حرفوه.

٢. إن كثيراً من الأمور التي يفعلها المسلمون تشبهاً بالغرب اليوم، منهي عنها في الشريعة الإسلامية، لا لمجرد التشبه بهم، بل لوجود أدلة تنهى عن ذلك، من هذه الأمور:

أ- التشبه بأمر العقيدة.

ب- التشبه في أمور العبادة.

ت- التشبه بالقطيعة والتحاسد والتنافس.

٣. إن التشبه بالغرب في طلب العلوم، وتعلم تقنياتها مطلوب شرعاً.

٤. إن التشبه بالغرب من خلال الاهتمام بالآثار، ورعايتها، غير منهي عنه شرعاً.

٥. إن التشبه بالغرب بارتداء ملابسهم، غير منهي عنه شرعاً، إذا توفر فيها أمرين: الأول: أن لا تكون خاصة برجال دينهم، والثاني: أن تتوفر فيها شروط اللباس الشرعي - لا يشف ولا يصف، وساتراً للعورة -.

٦. إن التشبه بالغرب، من خلال الاحتفال وتقديم التهاني في المناسبات العامة، كالיום الوطني للبلاد، وعيد الأم، وعيد المعلم، وغيرها، غير منهي عنه في الشريعة الإسلامية.

هذا وفي الختام فإنه جهد مقل، واجتهاد من يرى الرأي اليوم ويخالفه غداً، وهذا رأي من قصر بابه وقل علمه وعظم ذنبه وكثرت زلاته، فما فيه من صواب فمن الله ثم ممن علمني، وما كان فيه من خطأ وخلل فمن الباحث القصور.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

- (١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة شبه (٢٤٣/٣).
- (٢) ينظر لسان العرب لابن منظور، مادة الشين المعجمة، (٥٠٣/١٣).
- (٣) حسن التنبيه لما ورد في التشبه، (١٥/١).
- (٤) التدابير الواقية من التشبه بالكفار، رسالة دكتوراه، (ص ٣٦).
- (٥) ينظر: المحكم والمحيط، مادة الغين والراء والباء، (٥٠٦/٥)، ولسان العرب، مادة غرب، (٦٣٧/١-٦٣٨).
- (٦) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة غرب، (١٦٠٣/٢).
- (٧) المائدة آية (٤٨).
- (٨) المائدة آية (٣).
- (٩) البقرة آية (١٢٠).
- (١٠) البقرة آية (٢٨٥).
- (١١) رواه البخاري في صحيحه، ك التفسير، باب قوله تعالى { وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت سميع العليم }، رقم (٤٢١٥) (١٦٣٠/٤).
- (١٢) التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، (ص ٢٨٥-٢٨٦).
- (١٣) قال ابن عباس: ((إن رسول الله ﷺ كان يسدل شعره، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم، وكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم، وكان رسول الله ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء، ثم فرق رسول الله ﷺ رأسه))، رواه البخاري في صحيحه، ك المناقب، باب صفة النبي ﷺ رقم (٣٣٦٥) (١٣٠٥/٣)، ورواه مسلم في صحيحه، ك الفضائل، باب في سدل النبي ﷺ شعره وفرقه، رقم (٢٣٣٦) (١٨١٧/٤).
- (١٤) ينظر: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، (ص ٢٨٦)، واقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أهل الجحيم، (٤٦٤/١).

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)
المجلد (٩) العدد (٢٧) نيسان ٢٠١٧ م - رجب ١٤٣٨ هـ
التشبه بالغرب بين الجائز والممنوع - دراسة فقهية -

د. احمد شاكر محمود

(١٥) رواه أبو داود في سننه، ك اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١) (١٤٤/٦)، وقال محققوه: إسناده ضعيف.

(١٦) رواه مسلم في صحيحه، ك الصيام، باب صيام يوم عاشوراء، رقم (١١٣٠) (٧٩٦/٢).

(١٧) رواه مسلم في صحيحه، ك الصيام، باب أي يوم يصام في عاشوراء، رقم (١١٣٤) (٧٩٧/٢).

(١٨) رواه عبد الرزاق في مصنفه، ك الصلاة، باب الصلاة في البيعة رقم (١٦٠٩) (٤١١/١).

(١٩) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، (٤٦٢/١) و (٤٧٨/١).

(٢٠) ينظر: الحاوي الكبير، (٢٦٧/١٤).

(٢١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، (٤٧١/١).

(٢٢) رواه البيهقي في سننه الكبرى، جماع أبواب الشرائط التي يأخذها الإمام على أهل الذمة ، وما يكون منهم نقضا للعهد، باب كراهية الدخول على أهل الذمة في كنائسهم، والتشبه بهم يوم نيروزهم، ومهرجاناتهم رقم (١٨٨٦٥) (٣٩٢/٩).

(٢٣) ينظر: تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، (٢٨٨/٦)، وحاشية ابن عابدين، (٧٥٥/٦).

(٢٤) البقرة آية (٢٥٥).

(٢٥) المؤمنون آية (٩١).

(٢٦) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، (ص٣٧).

(٢٧) البقرة آية (٢٨٤).

(٢٨) البقرة آية (٢٨٥).

(٢٩) البقرة آية (٢٨٦).

(٣٠) رواه مسلم في صحيحه، ك الإيمان، باب بيان قوله تعالى: {وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه}، رقم (١٢٥) (١١٥/١).

(٣١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، (١/١٧٩).

(٣٢) البقرة آية (١٠٤).

(٣٣) النساء آية (٤٦).

(٣٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، (١/٢٧٣).

(٣٥) رواه أبو داود في سننه، ك الصلاة، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب، رقم (٦٣٥) (٤٧٣/١)، وقال محققوه: إسناده صحيح، لكن شك نافع في رفعه إلى النبي ﷺ، أو وقفه على عمر، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ك الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد، رقم (٢٠٥٧) (٣٧٧/١)، ورجح الطحاوي وقفه على عمر، ورواه البيهقي في سننه الكبرى، ك الصلاة، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب، رقم (٣٢٧١) (٣٣٣/٢).

(٣٦) معالم السنن للخطابي، (١/١٧٨).

(٣٧) ينظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، (١/١٦٤)، وشرح العمدة في الفقه، (٣٥٧).

(٣٨) التوبى آية (٣١).

(٣٩) رواه الترمذي في سننه، ابواب تفسير القرآن، باب من سورة التوبة، رقم (٣٠٩٥) (١٢٩/٥)، ورواه البيهقي في سننه الكبرى، ك آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي...، رقم (٢٠٣٥٠) (١٩٨/١٠).

(٤٠) ينظر: تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذي، (٨/٣٩١)، ومرواة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٢/٤٦٥).

(٤١) رواه البخاري في صحيحه، ك اللباس، باب نقض الصور، رقم (٥٦٠٨) (٢٢٢٠/٥).

(٤٢) مريم آية (٨٨ إلى ٩٢).

(٤٣) رواه البخاري في صحيحه، ك العيدين، باب سنة العيدين لأهل الإسلام، رقم (٩٠٩) (٣٢٤/١)، ورواه مسلم في صحيحه، ك صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد، رقم (٨٩٢) (٦٠٧/٢).

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)
المجلد (٩) العدد (٢٧) نيسان ٢٠١٧م - رجب ١٤٣٨هـ -
التشبه بالغرب بين الجائر والممنوع - دراسة فقهية -

د. احمد شاكر محمود

(٤٤) ينظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، (٢٧٠/٦)، واقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة اهل الجحيم، (٥٠٢/١).

(٤٥) آل عمران آية (١٠٣).

(٤٦) آل عمران آية (١٠٥).

(٤٧) ينظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، (٣١١/٨-٣١٢)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٨٩/٢-٩٠).

(٤٨) رواه البخاري في صحيحه، ك الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ (لنتبعن سنن من كان قبلكم) رقم (٦٨٨٩) (٢٦٦٩/٦)، ورواه مسلم في صحيحه، ك العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩) (٢٠٥٤/٤).

(٤٩) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٤٩٨/٦)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٢٢٠/١٦).

(٥٠) الحجرات آية (١٣).

(٥١) رواه البخاري في صحيحه، ك المغازي، باب شهود الملائكة بديراً رقم (٣٧٩١) (١٤٧٣/٤)، ورواه مسلم في صحيحه، ك الزهد، رقم (٢٩٦١) (٢٢٧٣/٤).

(٥٢) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٢٤٥/١١).

(٥٣) ينظر: حاشية ابن عابدين، (٤٠٧/٦)، والقوانين الفقهية، (ص ٢٩٣)، والمجموع شرح المذهب للنووي، (٢٩٥/١)، والمغني لابن قدامة، (٦٧/١).

(٥٤) رواه البخاري في صحيحه، ك اللباس، باب القزع، رقم (٥٥٧٧) (٢٢١٤/٥)، ورواه مسلم في صحيحه، ك اللباس والزينة، باب كراهة القزع، رقم (٢١٢٠) (١٦٧٥/٣).

(٥٥) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٢٥٦/١٠)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (١٠١/١٤).

(٥٦) ينظر: حاشية ابن عابدين، (٣٣٠/١)، والذخيرة للقرافي، (٣١٤/١٣)، والحاوي الكبير، (٢٥٧/٢)، والمغني لابن قدامة، (٧٠/١).

(٥٧) رواه البخاري في صحيحه، ك اللباس، باب المستوشمة، رقم (٥٦٠٤) (٢٢١٩/٥)، ورواه مسلم في صحيحه، ك اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة، رقم (٢١٢٥) (١٦٧٨/٣).

(٥٨) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٣٧٢/١٠)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (١٠٦/١٤).

(٥٩) ينظر: الهداية شرح البداية، (٣٦٧/٤)، والمعونة على مذهب عالم المدينة، (ص١٧١٩)، والبيان في مذهب الإمام الشافعي، (٥٣٦/٢)، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (٣٤٦/١).

(٦٠) رواه ابن ماجه في سننه، ك اللباس، باب لبس الحرير والذهب للنساء، رقم (٣٥٩٦) (٥٩٥/٤)، وقال محققوه: صحيح لغيره، وهذا اسناده حسن، ورواه أبو داود في سننه، ك اللباس، باب في الحرير للنساء، رقم (٤٠٥٧) (١٦٥/٦)، ورواه الترمذي في سننه، ك اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب، رقم (١٧٢٠) (٢٦٩/٣)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٦١) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، (١٥٩/٤)، والذخير للقرافي، (١٦٧/١)، والأم للشافعي، (٢٣/١)، والمغني لابن قدامة، (٥٦/١).

(٦٢) رواه البخاري في صحيحه، ك الأثرية، باب آنية الفضة، رقم (٥٣١٠) (٢١٣٣/٥)، ورواه مسلم في صحيحه، ك اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على.....، رقم (٢٠٦٧) (١٦٣٨/٣).

(٦٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، (٤٩٠/٩)، وسبل السلام، (٣٩/١).

(٦٤) ينظر: حاشية ابن عابدين، (٣٦٦/٦)، والمعونة على مذهب عالم المدينة، (ص١٧٢٠)، والحاوي الكبير، (١٦٨/٢-١٦٩)، والمغني لابن قدامة، (٩٧/٧-٩٨-٩٩).

(٦٥) النور آية (٣١).

(٦٦) ينظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، (٣٦١/٢٣ إلى ٣٦٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٤٤/٦-٤٥).

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)
المجلد (٩) العدد (٢٧) نيسان ٢٠١٧ م - رجب ١٤٣٨ هـ
التشبه بالغرب بين الجائز والممنوع - دراسة فقهية -

د. احمد شاكر محمود

(٦٧) رواه ابو داود في سننه، ك اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، رقم(٤١٠٤)(١٩٩/٦)، وقال محققوه: حسن لغيره، ورواه البيهقي في سننه الكبرى، جماع ابواب المصلي، باب عورة المرأة الحرة، رقم(٣٢١٨) (٣١٩/٢).

(٦٨) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، (١٠٩/١١).

(٦٩) رواه أحمد في مسنده، رقم(٢١٧٨٦)(١٢٠/٣٦)، وقال محققوه: حديث محتمل للتحسين، ورواه البيهقي في سننه الكبرى، جماع ابواب المصلي، باب الترغيب في أن تكثف ثيابها أو تجعل تحت درعها ثوبا إن خشيت أن يصفها درعها، رقم(٣٢٦٢)(٣٣١/٢).

(٧٠) ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة(قبط) (١١٥١/٣).

(٧١) الأحزاب آية (٣٢-٣٣).

(٧٢) ينظر: أحكام القرآن للجصاص، (٢٣٠/٥)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٤١٠/٦).

(٧٣) رواه أحمد في مسنده، رقم(١٩٧١١)(٤٨٣/٣٢)، وأبو داود في سننه، ك الترجل، باب في المرأة تطيب للخروج، رقم(٤١٧٣) (٢٤٧/٦)، وقال محققوه: إسناده قوي. ورواه النسائي في سننه الكبرى، ك الزينة، باب ما يكره للنساء من الطيب، رقم(٩٣٦١) (٣٤٩/٨)،

(٧٤) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح، (٢٢٠/٢).

(٧٥) رواه أحمد في مسنده، رقم(٩٩٣٨)(٢٩/١٦) وقال محققوه: حديث محتمل للتحسين، ورواه ابن ماجه في سننه، أبوابا الفتن، باب فتنة النساء، رقم(٤٠٠٢)(١٣٧/٥)، ورواه أبو داود في سننه، ك الترجل، باب في المرأة تطيب للخروج، رقم(٤١٧٤)(٢٤٨/٦)، وقال محققوه: حسن لغيره.

(٧٦) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (٤٨٣/٢).

(٧٧) رواه مسلم في صحيحه، ك اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم(٢١٢٨) (١٦٨٠/٣).

(٧٨) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (١٩١/١٧).

(٧٩) المائدة آية (٥).

(٨٠) ينظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، (٢٩٥/١١)، وتفسير روح المعاني للألوسي، (٢٤٠/٣).

(٨١) النور آية (٣١).

(٨٢) رواه أبو يعلى في مسنده، رقم (٦١٨٣) (٤٣/١١)، وقال محققه: إسناده قوي، وقال عنه الهيتمي في مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح، ينظر: مجمع الزوائد، (٦٤٠/٧).

(٨٣) رواه البخاري في صحيحه، كالاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، رقم (٥٨٨٩) (٢٣٠٤/٥)، ورواه مسلم في صحيحه، ك القدر، باب در على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، رقم (٢٦٥٧) (٢٠٤٦/٤).

(٨٤) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٢٦/١١)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٢٠٦/١٦).

(٨٥) ينظر: حاشية ابن عابدين، (٢٢٧/٥)، والذخيرة للقرافي، (٣٣٦/١٣)، والألم للشافعي، (١١/٣)، والمغني لابن قدامة، (١٩١/٤).

(٨٦) رواه مسلم في صحيحه، ك المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد، أو زرع، أو ماشية ونحو ذلك، رقم (١٥٧٥) (١٢٠٣/٣).

(٨٧) رواه البخاري في صحيحه، ك بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، رقم (٣١٤٤) (١٢٠٦/٣)، ورواه مسلم في صحيحه، ك اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١٠٦) (١٦٦٥/٣).

(٨٨) ينظر: المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، (٨٤/١٤).

(٨٩) رواه البخاري في صحيحه، ك المناقب، باب { يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم }، رقم (٣٣٠٤) (١٢٨٨/٣)، ورواه مسلم في صحيحه، ك فضائل الصحابة، باب خيار الناس، رقم (٢٥٢٦) (١٩٥٨/٤).

(٩٠) ينظر: المنهاج شرح مسلم بن الحجاج، (١٣٥/١٥).

(٩١) الروم آية (٣٠).

(٩٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، (٣١٤/٦).

(٩٣) ينظر: المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، (٢٨٢/١).

(٩٤) ينظر: المغازي النبوية للواقدي، (٦٤٨/٢).

(٩٥) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (١٩٤/٤).

(٩٦) رواه أحمد في مسنده، رقم (٢١٥٨٧) (٤٦٣/٣٥)، وقال محققوه: إسناده صحيح.

(٩٧) رواه البخاري في صحيحه، ك اللباس، باب الخميصة السوداء، رقم (٥٤٨٥) (٢١٩١/٥).

(٩٨) غافر آية (٨٢).

(٩٩) ينظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، (٥٣٤/٢٧).

(١٠٠) رواه البخاري في صحيحه، ك المغازي، باب نزول النبي صلى الله عليه و سلم الحجر، رقم (٤١٥٧)

(١٦٠٩/٤)، ورواه مسلم في صحيحه، ك الزهد والرقائق، باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، إلا أن

تكونوا باكين، رقم (٢٩٨١) (٢٢٨٦/٤).

(١٠١) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٢٣٧/٣).

(١٠٢) رواه البزار في مسنده، رقم (٥٩٥١) (٢٣٠/١٢)، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه البزار عن

الحسن بن يحيى، ولم أعرفه، وبقية رجاله، رجال الصحيح. ينظر: مجمع الزوائد، (٦٤٧/٣).

(١٠٣) ينظر: الصحاح تاج اللغة، مادة (أطم) (١٨٦٢/٥).

(١٠٤) رواه العيني في عمدة القاريء شرح صحيح البخاري، (٢٢٩/١٠)، وقال: هذا إسناده صحيح.

(١٠٥) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٩٥/٤).

(١٠٦) رواه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب أهل الكتاب، رقم (١٠٠٠٤) (٦١/٦).

(١٠٧) ينظر: الاختيار لتعليل المختار، (١٥٠/٤)، وجواهر الإكليل شرح مختصر خليل، (٢٧٨/٢)، وأسنى المطالب شرح روض الطالب، وحاشية الرملي، (١١/٤)، واقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أهل الجحيم، (٢٧١/١). وما رواه علي بن ابي طالب عليه السلام حيث قال: قال النبي ﷺ ((ياكم ولباس الرهبان، فإنه من ترهب أو تشبه فليس مني)) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، رقم (٣٩٠٩) (١٧٨/٤).

(١٠٨) الأعراف آية (٢٦).

(١٠٩) ينظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، (٥٠/١٤).

(١١٠) رواه البخاري في صحيحه، ك اللباس، باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر، رقم (٥٤٦٢) (٢١٨٥/٥)، ورواه مسلم في صحيحه، ك الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (٢٧٤) (٢٢٩/١).

(١١١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال، (٨٦/٩).

(١١٢) رواه الترمذي في سننه، ك اللباس، باب ما جاء في لبس الجبة والخفين، رقم (١٧٦٨) (٢٩٢/٣)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(١١٣) رواه البخاري في صحيحه، ك المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٣٩٧١) (١٥٤٢/٤).

(١١٤) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٤٧٦/٧) و (٢٥٧/١٠) و (٤٨٧/١٠).

(١١٥) رواه البخاري في صحيحه، ك اللباس، باب البرانس، (٢١٨٦/٥).

(١١٦) البيان والتحصيل، (١٤/١٨).

(١١٧) ينظر: مجموع فتاوى ابن باز، (١٨٩/٥).

(١١٨) ينظر: فتاوى أركان الإسلام لابن عثيمين، (ص—١٧٤).

(١١٩) سبق تخريجه، (ص—٥).

(١٢٠) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، (٤٧٨/١).

(١٢١) ينظر: نص الفتوى موقع الشيخ القرضاوي، (http://www.qaradawi.net/new/Articles-10948).

(١٢٢) لقمان آية (١٤).

(١٢٣) ينظر: تفسير مفاتيح الغيب للرازي، (١٢٠/٢٥).

(١٢٤) رواه البخاري في صحيحه، ك الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، رقم (٥٦٢٦) (٢٢٢٧/٥)،
ورواه مسلم في صحيحه، ك البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم (٢٥٨٤) (١٩٧٤/٤).

(١٢٥) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (١٠٢/١٦).

(١٢٦) ينظر: الصفحة الرسمية لدار الإفتاء المصرية، السؤال عن حكم الاحتفال بيوم الأم، وهل هو بدعة؟ برقم
٥٣٨ لسنة ٢٠٠٥م.

(١٢٧) رواه الترمذي في سننه، ك العلم، باب ا جاء في فضل الفقه على العبادة، رقم (٢٦٨٥) (٣٤٧/٤)، وقال
الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

١. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، ت ٣٧٠هـ، (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ط: الأولى) تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين.
٢. الاختيار لتعليل المختار، عبدالله بن محمود بن مودود الموصللي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي، ت ٦٨٣هـ (مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م).
٣. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي، ت ٩٢٦هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م، ط: الأولى) تحقيق: د. محمد محمد تامر.
٤. اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أهل الجحيم، قي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، ت ٧٢٨هـ، (عالم الكتب - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ط: السابعة) تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل.
٥. الأم للشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي المكي، ت ٢٠٤هـ، (دار المعرفة - بيروت - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٦. البحر الزخار، مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، ت ٢٩٢هـ (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٩٨٨م).
٧. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، ت ٥٥٨هـ (دار المنهاج - جدة - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ط: الأولى) تحقيق: قاسم محمد النوري.
٨. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت ٥٢٠هـ (دار المغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ط: الثانية) تحقيق: د. محمد حجي وآخرون.
٩. التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت ٤٧٦هـ، (دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣هـ) تحقيق: د. محمد حسن هيتو.

١٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي فخر الدين الزيلعي الحنفي، ت٧٤٣هـ، ومعه حاشية الشلبي، شهاب الدين أحمد بن محمد الشلبي، ت١٠٢١هـ، (المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق القاهرة - ١٣١٣هـ، ط: الأولى).
١١. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ت١٣٥٣هـ (دار الكتب العلمية - بيروت).
١٢. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت٧٧٤هـ، (دار طيبة للنشر - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ط: الثانية) تحقيق: سامي محمد بن سلامة.
١٣. الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت٢٧٩هـ (دار المغرب الإسلامي - بيروت - ١٩٩٨م) تحقيق: د. بشار عواد معروف.
١٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وإيامه، محمد بن أسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت٢٥٦هـ، (دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ط: الثالثة) تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
١٥. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، ت٤٥٠هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ط: الأولى) تحقيق: علي محمد عوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
١٦. حسن التنبيه لما ورد في التشبه، محمد بن محمد العامري القرشي الغزي الدمشقي الشافعي، ت١٠٦١هـ (دار النوادر - لبنان - ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ط: الأولى) تحقيق: لجنة مختصة من المحققين، بإشراف نور الدين طالب.
١٧. الذخيرة في فروع المالكية، احمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، ت٦٨٤هـ (دار المغرب - بيروت - ١٩٩٤م) تحقيق: محمد حجي.
١٨. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ت١٢٥٢هـ (دار الفكر - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ط: الثانية).

١٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت ١٢٧٠هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ ، ط: الأولى) تحقيق: علي عبد الباري عطية.

٢٠. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الامير اليمني الصنعاني، ت ١١٨٢هـ (مكتبة الصفا - القاهرة - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ط: الأولى) خرج أحاديثه: محمد بن عيادي بن عبد الحليم وأحمد بن شعبان.

٢١. سنن ابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٣هـ (دار الرسالة - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ط: الأولى) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله.

٢٢. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، ت ٢٧٥هـ، (دار الرسالة - بيروت - ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ط: الأولى) تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي.

٢٣. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي الخرساني، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ط: الثالثة) تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٢٤. شرح العقيدة الطحاوية في العقيدة السلفية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، ت ٧٩٢هـ (وكالة الطباعة والترجمة - في الرئاسة العامة لإدارة البحوث) تحقيق: أحمد محمد شاكر.

٢٥. شرح صحيح البخاري لابن بطلال، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، ت ٤٤٩هـ (مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ط: الثانية) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم

٢٦. شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، ت ٣٢١هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ، ط: الأولى) تحقيق: محمد زهري النجار.

٢٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي،
ت٣٩٣هـ (دار العلم للملايين - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ط: الرابعة) تحقيق:
أحمد عبد الغفور عطار.

٢٨. عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن
حسين الغيتابي الحنفي، بدر الدين العيني، ت٨٥٥هـ (دار احياء التراث العربي -
بيروت).

٢٩. عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن
حسين الغيتابي الحنفي، بدر الدين العيني، ت٨٥٥هـ (دار احياء التراث العربي -
بيروت).

٣٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح
عله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق،
الصديقي، العظيم آبادي، ت١٣٢٩هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ، ط:
الثالثة).

٣١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي،
ت٨٥٢هـ (دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩هـ) صححه وأشرف على طبعه: محب الدين
الخطيب

٣٢. القوانين الفقهية لابن جزي، محمد بن احمد بن جزي الكلبي الغرناطي، ت٧٤١هـ (دار
الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ط: الثانية) ضبطه وصححه:
محمد أمين الضناوي

٣٣. المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت٦٧٦هـ، (دار
الفكر للنشر والتوزيع - بيروت).

٣٤. كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي نور الدين
السندي، ت١١٣٨هـ (دار الجيل)

٣٥. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري
الرويفعي الإفريقي، ت٧١١هـ (دار صادر بيروت - ١٤١٤هـ، ط: الثالثة).

٣٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت ٨٠٧هـ (دار الفكر - بيروت - ١٤١٢هـ).

٣٧. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، ت ٤٥٨هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ط: الأولى) تحقيق: عبد الحميد هندواوي.

٣٨. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، ت ١٠١٤هـ (دار الفكر - بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ط: الأولى).

٣٩. مسند أبو يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، ت ٣٠٧هـ (دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ط: الأولى) تحقيق: حسين سليم أسد.

٤٠. مسند الإمام احمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت ٢٤١هـ (مؤسسة الرسالة - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ط: الأولى) تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد وآخرون.

٤١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ، (دار أحياء التراث العربي - بيروت) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي

٤٢. المصنف، ابو بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، ت ٢١١هـ (المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣هـ ، ط: الثانية) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٤٣. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الحنبلي، ت ١٢٤٣هـ (المكتب الإسلامي - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ط: الثانية).

٤٤. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، ت ٣٨٨هـ (المطبعة العلمية - حلب - ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م، ط: الأولى).

٤٥. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللامي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت ٣٦٠هـ (دار الحرمين - القاهرة) تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني

٤٦. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد، ت ١٤٢٤هـ، وبمساعدة فريق عمل، (عالم الكتب - بيروت - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
٤٧. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ٣٩٥هـ (دار الفكر - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٩٩م) تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
٤٨. المعونة على مذهب عالم المدينة، أبي عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي القاضي، ت ٤٢٢هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ط: الأولى) تحقيق: محمد حسن محمد حسن الشافعي .
٤٩. المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي، ت ٦٢٠هـ (مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).
٥٠. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، ت ٦٠٦هـ (دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٢٠هـ، ط: الثالثة)
٥١. المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن الحنفي المشهور بالمظهري، ت ٧٢٧هـ (دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية - ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ط: الأولى) تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب.
٥٢. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت ٥٩٧هـ (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ط: الأولى) تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا.
٥٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، (دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢هـ، ط: الثانية)
٥٤. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، ت ٩٢٣هـ (المكتبة التوفيقية - مصر)
٥٥. الهداية شرح البداية، علي بن أبي بكر عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن، ت ٥٩٣هـ (دار إحياء التراث العربي - بيروت) المحقق: طلال يوسف.

٥٦. فتاوى أركان الإسلام، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ت ١٤٢١هـ (دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٤هـ — ، ط: الأولى) جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان.

٥٧. مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ت ١٤٢٠هـ (اعداد وتنسيق: موقع ابن باز) أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.